مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

أثناء ندوته الانتخابية تحت عنوان «على العهد سائرون» في مقره الانتخابي بالفيحاء

العصيمي: الحكومات السابقة أنجزت «الفساد» فقط

استنكر مرشح الدائرة الثانية مشاري العصيمي ما آلت إليه الكويت من وضع متردٍ لا يمكن السكوت عنه بحال، ارتسم ذلك في صورة فساد صارخ طال الحكومة والمجلس معا، ما أدى إلى شل البلد وتعطل عملية التنمية وتأخرها نظرا لسوء إدارة الحكومة رغم وجود الفائض المالي الذي يكفل الرقي بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة.

وأشار العصيمي في ندوته التي نظمها مساء أول من أمس في مقره الانتخابي الكائن بمنطقة الفيحاء تحت عنوان «على العهد سائرون» بحضور لفيف من الشخصيات والنواب السابقين وحشد كبير من رجال ونساء الدائرة الثانية، إلى أن «ضرورة انتشال البلد من الفساد الذي آلت إليه كان الدافع الأول لترشحه في الانتخابات الحالية، فالوضع لم يعد يحتمل»، مشددا على أن هذه المرحلة مفصلية «ولن نتركها لأهل الفساد وعصابته».

وزاد العصيمي: «إننا كمواطنين نفاجأ في الصحف بأن هناك بعض الألفاظ النابية والشتائم، والأدهى والأمر وصلت حد التشابك بالأيدي، وأصبح الوضع مزريا وكأننا في الشوارع وليس في مكان مقدس وهو قاعة عبدالله السالم»، لافتا الى أنه «في الجانب الآخر نجد سبع حكومات كان انجازها الوحيد هو الفساد فقط، حتى جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير، وهي قضية الإيداعات المليونية وقضية شطب الاستجواب من على جدول الإعلام الموجه لرئيس مجلس الوزراء، وهدم أداة رقابية مهمة في الدستور بتصويت الوزراء ومن هم على شاكلتهم من النواب».

وأوضح أن هذا الوضع ادى الى الامتعاض لدى المواطنين في الدواوين والبيوت، وإلى الحراك الشبابي الذي كان دوره كبيرا والمنطلق وفق المادة 36 في الدستور في الحق بالتعبير وإبداء الرأي، متسائلا: «ألا يكفي أن المواطن في كل أربع سنين يذهب الى التصويت لنائب يعطيه التوكيل على شؤونه نيابة عنه في المجلس دون أن يراقبه أو يسائله؟»، مؤكدا أحقية المواطن في التعبير.

وبيّن أن «الإيداعات شيء يندى له الجبين، وقد وصلت البلاغات للنيابة إلى 93 مليون دينار و600 ألف، دفعت لشراء النواب وخيانة أمانة الناس»، مضيفا أن «التحويلات المليونية التي تمت إلى خارج البلاد من مختلف العملات العالمية يبلغ مجموعها 65 مليون دينار لحساب رئيس الوزراء السابق، لا يعلم عنها احد ولم يحدث حيالها شيء من قبل الحكومة».

مشاري العصيمي متحدثا

الإيداعات شيء يندى له الجبين وقد وصلت البلاغات للنيابة إلى 93 مليون دينار و600 ألف دفعت لشراء النواب وخيانة أمانة الناس

وأكد العصيمي أنها قضية أخلاقية وليست مسألة مال فقط، متسائلا «أين القسم الذي أقسموه في القاعة؟»، مشيرا إلى أنه «اذا انهارت الأخلاق انهارت الدولة»، وأوضح أن «متابعة القضية مسؤولية والمجلس المقبل الذي ينبغي أن يتعاون مع الحكومة بجدية لأن الموضوع مصيري، ولا يكفي أن القضية لدى القضاء».

وذكر أن «الحكومة لم تتحرك شهرا كاملا إلا بإصدار بيان يتيم من محافظ البنك المركزي الذي أكد فيه انه لم يأته أي إخطار من البنوك عن إيداعات مشبوهة».

وشدد على أن الكلام غير صحيح لأن البنك المركزي يلزم البنوك بالإخطار عن أي إيداع فوق 3 آلاف دينار، مبينا أن «الحكومة تناشد الجهات الرسمية الإبلاغ وفقا لقانون غسيل الأموال»، لافتا الى ان «الحكومة في هذه الحالة قد تدخلت في القضاء بتكييف الجريمة على انها غسيل أموال، ووراء ذلك سببان، أولهما ان غسيل الأموال هي أموال من الخارج وإثبات ذلك يكون صعبا، وثانيهما هو جعل القضية بين الغسيل والرشوة»، قائلا «المرتشون معروفون ولكن أين الراشي؟ وهم لا يريدون منا معرفة الراشي». وأضاف العصيمي ان «هذا الوضع أوقف التنمية. وهمومنا كثيرة ومنها قضية الاسكان، وفي مجلس 92 وصلت الطلبات الإسكانية الى 35 ألفا، وقالوا إنها كارثة وهناك أسر تنتظر»، مذكرا بأن «النائب الأسبق حمد الجوعان قال نريد ان نشرع قانونا ومنها الآن الهيئة العامة للرعاية السكنية وألزمت الحكومة بالبت في كل طلب خلال 8 سنوات وتوفير 200 ألف وحدة سكنية»، متسائلا «أين هذا القانون الآن؟».

وتابع «التعليم والصحة من همومنا، وإلى الآن لم يتم بناء مستشفى جديد، والتعليم مهم ومخرجاته مهمة، ولكن أين سيتم توظيف تلك المخرجات؟»، مضيفا «يجب أن ندفع بالقطاع الخاص الذي سيسهم في دفع عجلة التنمية».

وقال العصيمي ان «الكثير يتساءل هل نتشاءم أم العكس؟»، مضيفا «لو كنت متشائما لما ترشحت، ومن يتفاءل سيجد الخير»، لافتا الى انه في يوم 2/2 هو دور المواطنين ولابد من اختيار القوي الأمين، «واننا نقول لسمو الشيخ جابر المبارك يدنا ممدودة لك ولابد أن تبين لنا الجدية في محاربة الفساد وكل ما ننشده أن تأتي حكومة على مستوى ونضع أيدينا بأيديها».

وأضاف «أنا شخصيا كنت خارج البرلمان 9 سنوات ولكن كنت أتألم كأي مواطن»، مؤكدا انها سلبية منه لعدم مشاركته لكنه شارك في الحراك الشبابي الأخير، «ومع ذلك رشحت نفسي للانتخابات في آخر لحظة ليس تكتيكا مني وانما الشعور بضرورة انتشال البلد من الفساد فالوضع لم يعد يحتمل، وهي مرحلة مفصلية ولن نتركها لأهل الفساد وعصابته».

وشدد العصيمي على انه «لن نترك الفساد وخلفه الفاسدون ووسائل إعلامهم يشتموننا من صحافة وتلفزيونات ونحن نعرف من يمولهم، وحاولوا اطلاق الاشاعات علي أنا وبعض المرشحين لأننا آذيناهم، فمنذ اعلان ترشيحي لم اسلم من الغمز واللمز ولكن لن يحركوا فينا شعرة وسنتصدى لهم»، مؤكدا «اننا جميعا كويتيون وكل كويتي له الحق ان يقول كلمته ولن يكفرنا أحد، فكلنا في مساجدنا من مختلف الطوائف».

وقال العصيمي: «نحن اليوم في موسم الانتخابات نناقش هموم البلد ولا نستطيع إيجاد الحلول والذي نستطيع عمله فقط التساؤل عن الذي حدث وما السبب ومن هو المسؤول؟ والتفرج على ما يحدث ويجري»، مؤكدا أن الوضع وصل إلى مرحلة لا يمكن السكوت عنها.

وأضاف: «رأينا مجلس أمة اعتراه الفساد ونخر في جسده وحكومة ترعى هذا الفساد، ورأينا في المجلس ان البعض استخدم الأداة الرقابية بتعسف في بعض الأحيان، على الرغم من أن البعض استخدمها باستحقاق، ولكن الغالب الأعم من الاستجوابات كان من خلفية حزبية كريهة وبعضها استخدم لمصالح شخصية وبعضها استخدم كأدوات من أشخاص خارج المجلس، وهذا الوضع أدى إلى شل البلد».

● محمد راتب

خلال افتتاح مقره الانتخابي في منطقة الجهراء

الوعلان: لن نسمح بوصول مجلس فاسد جديد وعلى الشعب اختيار القوي الأمين

قال مرشح الدائرة الرابعة مبارك الوعلان «مواقفنا ثابتة ولن نتحرك ونناشد موظفي أمن الدولة أن يفتحوا مسجلاتهم لتسجيل الكلمة الحرة لأهل الجهراء والدائرة الرابعة وانقلوها لوزير الداخلية لتكون رسالتنا واضحة لأن نثمن الاستقرار دائما لأسرة آل الصباح وعلى رأسها صاحب السمو الأمير الذي نبارك له على مرور ست سنوات على جلوسه على كرسي الحكم».

واضاف الوعلان في افتتاح مقره في الجهراء بندوة بعنوان «بين السور والدستور»: ما يدفعنا للكلام ان الكويت اسلامية عربية لكل شريف ولكل رجل وامرأة ولكل بدوي أتى من السعودية والعراق وسورية ولكل حضري أتى من الجزيرة العربية وليس تتبع لسماء أو أهواء إيرانية.

وقال الوعلان ان اول رسالة ننقلها للحكومة عن البدون ومن الظلم تركها على هذا المنطق ولدينا 100 ألف مواطن ونشهد لوزير الداخلية انه وزع الملابس في بداية التسعينيات على الفقراء بالجليب ولا تطوفه صلاة الفجر بالمسجد ولكن حرام ما قمت به في ضرب النساء والشباب والأطفال وسجن كفيف لا علاقة له بشيء وعندما اكتشفوا انه لا يرى أحرجكم وأخرجتوه مباشرة.

واضاف الوعلا: أي نفس بغيض لا يتم فيه تجنيس المستحقين من ضحوا بدمائهم وارواحهم من أجل الكويت ولا نرضى أن تهدر كراماتهم.

وقال الوعلان اننا مع كل من تكون له غيرة على الكويت من سنة وشيعة وحضر وبدو وللاسف البلد يدار بطريقة خاطئة يجب تعديلها والدائرة الثالثة لن تخرج اشباه الرجال فهذه الدائرة اخرجت الخطيب والسعدون والمسلم وسوف تستمر في إخراج الرجال الأحرار.

وانتقد من يصرح بوجود 200 ألف مزدوج نقول لهم لن تزحزحوننا لأننا أهل الكويت ونحذركم من الآن وكلمتنا سوف تكون مدوية وللأسف لن نسمح بوجود مجلس فاسد كالمجلس المنحل لأن الصوت مع الأسف اصبح بثمن تحت قبة عبدالله السالم وعلى الشعب ان يختار القوي الأمين إذا اردناه اختيارا حسب الشرع والدين، مستذكرا موقف الرسول ﷺ من الصحابي ابا ذر الغفاري عندما لم يوليه لأنه أراد القوي الأمين وعليكم أبعاد من باعكم ويجب أن تكونوا واضحين اما ان نرتقي بكويتنا للعلا أم للأسفل إذا وصل قبيضة سوف يبيعون الكويت.

مبارك الوعلان متحدثا

نحن مع كل من تكون له غيرة على الكويت من سنة وشيعة وحضر وبدو

ودعا الوعلان الوزير المليفي: إذا لديك معلومات عن وجود بعثيين عليك ابلاغ جهاز أمن الدولة وتعتذر فورا عن تصريحك ولكننا نعرف انكم تريدون الجامعة لاشخاص معينين.

بدوره أشاد الناشط السياسي د.ناصر المصري بشيعة الدائرة الثالثة الذين أكدوا أنه لا يوجد من يتحكم بأصواتهم وسوف يصوتون لمن يستحق، منتقدا تصريحات د.معصومة المبارك التي أشادت بدور نائبات مجلس 2009 مستنكرا عدم قيام الحكومة بانشاء محطة للطاقة النووية والتي تدفع ملايين الدنانير للمنظمة الدولية، منتقدا تصريح وكيل العدل في اعلان نتائج الانتخابات خلال اربع ساعات فقط وسوف نرى صحة هذا القول عن عدمه.

وقال المصري: لن نسمح لكويتي أو غير كويتي ان يمس امن دول الخليج وعلى الحكومة محاسبة كل من يتظاهر أمام سفارة مملكة البحرين وطالب جهاز الرصد بمحاسبة كل من يسب الصحابة ويعتدي على عرض الرسول ﷺ.

مطالبا من يطعن بولاء أهل القبائل بمراجعة نفسه ومن أين أتى وعلى الحكومة منح الجنسية الكويتية لمن يستحق من ابنائنا البدون الذين قاتلوا في الصامتة وفي 67 و73 وتحرير الكويت والغزو وتمنح للطفل اللقيط الذي لا يعرف اصله وفصله وتمنع عن ابناء الاصول فهذا شتان بالتعامل من قبل حكومتنا التي عليها انصاف ابنائها من عاشور على أرضها وولائها للكويت وليس لغيرها.

بدوره أكد ممثل البدون عبدالعزيز الخلف ان المرشح مبارك الوعلان بدأ بالسماح لنا بشرح معاناتنا بعيدا عن الاعلام الفاسد وهؤلاء النواب الذين نجوا من مجلس الملايين يجب ان نمنحهم الثقة ولقد أتينا طامعين بدعم الاخوة الناخبين بدعم اخوانهم البدون ابناء هذا الوطن وقبائلهم تنتمي لهذا الوطن والتشويه الذي اصاب هؤلاء الضعفاء من البدون إذا نجحوا في عزلنا عن المجتمع.

وأكد الخلف ان الحراك الشبابي لا يخص البدون فقط بل حتى الكويتيين لأن من هو محجوز في السجون الكويتية اضافة إلى البدون يجب الوقوف الى جانبهم واخراجهم من السجون.

وأضاف الخلف ان البدون في اعتصاماتهم وزعوا الورود وتبرعوا بدمائهم للكويت لكن من قام بتشويه تحركات البدون من الاعلام الفاسد أثر على القضية وللأسف هؤلاء لا يخافون الله لأنهم زوروا الحقائق وسيكون حسابهم عند الله سبحانه وتعالى.

وأكد الخلف ان هناك اعترافا رسميا من اجهزة الدولة وخاصة رئيس الجهاز المركزي بوجود اكثر من 34 ألف بدون يستحقون الجنسية ونحن بدورنا نناشد الحكومة ان تحق الحق وتسارع بتجنيسهم بأسرع وقت.

وبدوره أكد ممثل الشباب وأحد المعتقلين في مجلس الأمة عبدالعزيز الجارالله ان اول مواضع الحل تكمن في الاعتراف بها والذي نعانيه هو ديموقراطية عرجاء فلا يوجد برلمان بالعالم توزع الدوائر على أساس فئوي من أجل وصول نواب موالين للحكومة.

وقال الجارالله يجب ان تكون لنا ارضية خصبة في البرلمان من خلال اختيارنا بعد ثلاث ايام ونريد نوابا يحثون على الدائرة الواحدة وايجاد مفوضية عليا لمراقبة الانتخابات اذا اردنا ان تكون الانتخابات نزيهة.

جانب من الحضور في مقر الوعلان

حضور كثيف في الندوة

مرشح الدائرة الأولى اكد ان انتخابات 2 فبراير احتفال بدستور 62

الوسمي: الكويت تراجعت في كل المجالات وتحتاج لأكثر من 50 تشريعاً لتفيق من تخلفها التشريعي

أكد مرشح الدائرة الانتخابية الأولى لانتخابات مجلس الأمة المحامي وسمي خالد الوسمي أن يوم الثاني من فبراير المقبل سيترجم احتفال الشعب الكويتي بدستور 1962 عبر اختيارهم لـ 50 ممثلا لهم في مجلس 2012، وأن تلك الانتخابات تجسد أروع تعبير حقيقي لممارستهم الديمواقرطية واختيار برلمان يعبر عن مطالبهم وآمالهم.

وقال المحامي الوسمي ان ناخبي الثاني من فبراير المقبل ينتظرون مجلسا يعبر عن جناحي الرقابة والتشريع معا ويحفظ الدستور، كما أنهم ينتظرون مجلسا يوفر لهم تنمية أفعال لا أقوال توفر لهم الصحة والتعليم والتوظيف والطرق العامة والشوارع وتوفر لهم المعيشة الكريمة، لافتا إلى أن الشعب الكويتي ينتظر أفعالا حقيقية لوعود حكومية دامت لأكثر من 20 عاما لكن من دون نتائج.

وقال الوسمي ان على الناخب الكويتي أمانة كبيرة في اختيار 50 نائبا من بين 277 مرشحا في انتخابات الثاني من فبراير المقبل وأن تلك الأمانة الكبيرة تستلزم من الناخب النظر إلى ماضي المرشح وتاريخه وسلامة مسلكه. فتقلد الوظيفة النيابية كما أفصحت في ذلك المحكمة الدستورية في حكمها الصادر عام 2008 بمناسبة نظرها أحد الطعون الانتخابية بأنه يجب أن يتقلد هذه الوظيفة من لم يطلهم السوء وأن من يتولاها يجب أن يكون حسن السمعة ومحمود السلوك.

وسمي خالد الوسمي

وقال الوسمي ان ناخبي الثاني من فبراير المقبل أمام اختبار اختيارهم لشكل وهوية السلطة التشريعية وهذا الاختيار هو من سيحدد هوية المجلس المقبل إذا كان مجلسا إصلاحيا ومتعاونا وقادرا على دفع عجلة التنمية وإلزام الحكومة بتنفيذ برامج عملها وهو ما تنتظره الكويت من شعبها، أو أن يكون المجلس المقبل متخاذلا وضعيفا لا يملك هوية رقابية أو تشريعية وسيجلب لنا مزيدا من التراجع.

وأوضح الوسمي قائلا: «ان على الناخب الكويتي أن يعي تماما أن الكويت في عداد الدول المتراجعة والمتخلفة في المجال التشريعي وأنه كان يتعين على المشرع الكويتي منذ 10 سنوات أن يصدر 50 تشريعا قانونيا حتى تفيق البلاد مما يسمى بالتراجع والتخلف التشريعي وأن تلك التشريعات التي نحن بحاجة لها هي في مجالات القوانين الجزائية والتجارية والشركات والأحوال الشخصية والقضاء والفتوى والتشريع وغيرها من التشريعات المهمة والعمل على إلغاء بعض التشريعات المخالفة للدستور والتي لا الكويت ولا دستورها بحاجة لها، مضيفا ان جميع تلك التشريعات بحاجة إلى مجلس يعي لغة التشريع تماما ويحافظ على دستور البلاد».

وقال الوسمي ان على ناخب الثاني من فبراير المقبل أن يعي تماما إلى أين وصلت الكويت في كل مجالات التعليم والصحة والثقافة والاقتصاد والرياضة بل والتشريع معهم، وأن يعي تماما إلى حجم التراجع الذي وصلنا إليه بسبب تردي أداء الحكومات وانشغال المجالس السابقة في صراعات بعضها لمصالح وبعضها الآخر لدوافع شخصية، مبينا أن على الناخب أن يعيد للكويت مكانها باختياره الكويت وحدها لأنها هي الباقية لنا فلا الطائفية ولا القبلية ولا الفئوية ولا العصبية تنفع، وأن علينا كناخبين أن نراهن على الكويت وحدها وأن نجسد في حبها باختيار من يخاف عليها ويدافع عنها ويحافظ على دستورها.